

# رئيس «العسكرية» يرفض ضم «تقرير حزبي» إلى ملف القضية مشيمش يبدي «رغبة جامحة» في محاربة «ولاية الفقيه»

على حاله الشيخ حسن مشيمش من التوتّر والانفعال اللذين يلازمانه في كل جلسة يمثل فيها أمام المحكمة العسكرية الدائمة لمحاكمته بتهمة التعامل مع مخابرات العدو الإسرائيلي وتزويدها بمعلومات عن المقاومة وقيادتها مقابل المال. وهو أتى مرة جديدة أنه خصم عنيد لحزب «ولاية الفقيه» (حزب الله)، كما حرص على تسميته «بولاية الفقيه» في جلسة الأسس وليس حزب الله. وأبدى مشيمش «رغبة جامحة» قد تصل إلى حد الموت – وفق تعبيره – لمواجهة نظرية ولاية الفقيه، الأمر الذي دفعه إلى «شفير العاوية»، حين أعلن جازراً أنه مستعد للتعامل مع أي جهاز استخباراتي أوروبي من أجل الحصول على حق اللجوء السياسي الذي يكون منطلقاً لمعادلة جديدة خاصة به، حتى وإن كان ذلك الجهاز على صلة بإسرائيل (صوم مشيمش لم يتعكس عن الكلام) وكان توتّر يعلو ويغيب حسب أسئلة رئيس المحكمة العميد الركن الطيار خليل إبراهيم، الذي أثبت بدوره مرة جديدة أنه «الحارس الأمين» للثانول، حين أكد للمتعم أن «أي سياسي أو حزبي لا يعيننا، فينبأ أدينا ملف ثنوني، ولا يعيننا أي شيء أبعد من ذلك».

وجاء كلام رئيس المحكمة كرد على مشيمش الذي جعل من تقرير رفته إلى الشيخ علي غلوش يشرح فيه ما جرى معه حول لقاءاته في ألمانيا، مطية لرفع التهمة عنه.

ولم تفعل إسرائيل مشيمش حالة عبارة طارئة، فهو على هذا «الوضع» حسب طبيعة السؤل الموجّه إليه، فكان أن اعتبر أن قبضه مبلغ ٥ آلاف يورو من المتعم الفاز محمود النمسوي مرسل من أبو علي النمسوي المشتبه في الملف بأنه يعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية، أمراً عادياً حتى ولو أتوه من «الغفاريات» كما قال، فهو يريد «وعلياً له وإعلامته»، تعويض عن عدم إحيائه مجالس عاشوراء في ألمانيا وغيرها من الدول.

ولم تكف جلسة ثالثة لإتهام استجواب مشيمش فرحت إلى أيلول لمتابعة استجوابه والاستماع إلى شهود.

في مستهل جلسة الأسس، نبّه رئيس المحكمة مشيمش إلى أن «المحاضرات» التي يلقبها من دون أن يجيب على الأسئلة تؤدي إلى إيالة مماكتمه. فرد: «عندما تكون التهمة بهذا الحجم من الدناسة... وهنا قاطعه ممثل النيابة العامة القاضي فادي عقيقي طالباً شطب هذه العبارة من محضر المحكمة، ومتبهاً بدوره – عبر الرئاسة – المقيم بضرورة احترام المحكمة والجلوس سوياً على كرسيه، بعدما استوضح عن الرئاسة عن سبب السماح للتعلم باستجوابه جالساً، فتولى الأخير بنفسه الإجابة صرحاً بأنه يعاني من ألم مبرحة في ظهره».

وباستجوابه بحضور وكيله المحامي انطون نعمة سئل: ماذا تعتبر محمود النمسوي فأجاب: إنه رجل دين محترم وصديق وأخ عزيز، وما زلت اعتبره كذلك حتى آيات العكس.

وسئل: لكذب ذكرت في التحقيق الأولي أنه كان يعمل لصالح المخابرات وملكناً بإعداد دراسة تصب لصالح مشروع أميركي – إسرائيلي فأجاب: سبق وذكرت أن المعلومات التي أديت بها كانت من باب الهروب.

وسئل: هذا تحليل وتناقض في أقوالك فأجاب: نعم قلت إنه يعمل لصالح

مشروع غربي – أميركي لتكوين الإسلام المعتدل في العالم الإسلامي، وكل ما قدمته في فرع المعلومات هو بسبب وجود عنصرين من حزب ولاية الفقيه (حزب الله) أثناء التحقيق معي.

سئل: هل ان اطلاعك عن النمسوي ما زال نفسه فأجاب: هناك كثير من علماء الشيعة مثل محمود النمسوي، وأؤمن أن ليس لديه مانع عقائدي في التعاون مع مؤسسات أمنية، ليس في الحقل الأمني، إنما من أجل أن نمارس عقيدتنا الدينية.

سئل: ما حاجته لذلك فهو نمسوي فأجاب: اعتقدت أنه أسدى لي خدمة عظيمة حين سعى ليوفر لي حق اللجوء للهروب من مطاردة حزب ولاية الفقيه. سئل: إنك تناقض نفسك في ذلك فأجاب: الشيخ النمسوي خدمني خدمة عظيمة بأن أوصلني إلى جهاز المخابرات الألمانية.

ويسؤله قال: إن أبو علي النمسوي قدم لي نفسه بصفته مسؤولاً في جهاز مكافحة الإرهاب الدولي، والهدف الأساسي من لقايتي به هو طمعي بالحصول على لجوء لآكون معارضاً لحزب ولاية الفقيه إنما ليس من الناحية الأمنية أو العسكرية.

وبعد استنصاحه حول شخص أمني كان ينتظره في مطار فرانكفورت قال: هذا ما حصل وتوجه إلى رئيس المحكمة قائلًا: الخيار لك في أن تصدقني أو تكذبي.

سئل: لدينا ملف وتقول إن مسؤولاً أميناً استقبلك في المطار، فما هي صفتك إناء فأجاب: «يللي يدك ياه».

وعن ملاح ذلك الشخص قال بأنه لا يذكرها.

وسئل: ألم يلفت نظرك ذلك الشخص خصوصاً وأنه يتحدث العربية، فأجاب: «أنا بلام الكرة الأرضية من أجل المقاومة وتحرير لبنان. وسبق ورفعت تقريراً إلى الشيخ علي غلوش حول اجتماعي بألمانيا».

وهنا قاطعه رئيس المحكمة قائلًا له: «هذا لا يعيننا لأن أي طرف سياسي أو حزبي لا يعين شيئاً من الناحية القانونية».

وروي مشيمش مجدداً ما حصل معه في ألمانيا مضيفاً «بأنه التقى بأربعة أشخاص من المخابرات الألمانية بالإضافة إلى مترجم، ولاحظ رئيس المحكمة أن ما ذكره مشيمش لم يدل به في كافة مراحل التحقيق، فرد: أنا سبق وذكرت ذلك، إنما التحقيق لم يدونوه».

سئل: لماذا اجتمعت بهم فأجاب: كانت لدي رغبة جامحة في أن اجتمع بأي جهاز لانتشالي ومساعدتي، مضيفاً بأن محمود النمسوي أرسل له نفقة سفره.

وسئل عن سلمه مبلغ ٥ آلاف يورو فأجاب: سلمني إياه محمود النمسوي مرسل من أبو علي النمسوي، ولا يعينني في أين أرسلوا، إنشالله من العفاريات. ورداً على سؤال قال: إن عملي في عاشوراء ورمضان هو تعويض لي وللأولاد والمبلغ هو تعويض من أبو علي.

وأكد مشيمش أنه لم يجر أي اتصال بمحمود النمسوي أو أبو علي بعد أن فشل مشروعه في الحصول على حق اللجوء، وأضاف اتصل بي محمود في العام ٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٧ قبل عاشوراء ورمضان وقلت له إنني لن أخرج من لبنان.

وأضاف متوجهاً إلى رئيس المحكمة: لن تكون عادلاً في حكمك إذا كشفت اني اتصلت بهما بأي وسيلة، وإذا كشفت بالدليل ذلك فأحكني كآختر إنسان.

وسئل عن اتصالات من أرقام مشبوهة لتفاهها، وعن تطابق جغرافي بين رقبين فقال: لا يعنيني لي ذلك شيئاً.

وسئل: كيف تفسر ذلك فأجاب: سبق وقلت للمحقق اني استعملت خط هاتفي شقيقي.

وعاود مشيمش ليقول لرئيس المحكمة: إذا ثبت أي دليل أني أجريت أي اتصال فأنني اعتبرك قاضياً غير عادل إن لم تحكم علي بالإعدام.

وسئل عن تبلي كارت استعملها في اتصالاته فروى أنه كان يعقد سفرات في منزل مختار ببلدة نون، حيث يقع «كابين» ملاصق لمنزله، وكان يتصل بواسطته بأصدقائه أو بالمتزل.

وعندما سئل عن اتصالاتي أجرهما من منزله خلال ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بمحمود النمسوي أجاب: اعطيني لآقوع عملي في العالم وأخطر كائن في العالم الإسلامي، وأكد بأنه لا يذكر بأنه استعمل هواتف لآولاده وأضاف: إذا أبو علي النمسوي ضابط موساد، فلأنه أبو ابني موساد.

ويسؤله عما إذا زاده شك بأن أبو علي هو من الموساد بعدما طلب منه العودة إلى صفوف حزب الله، أجاب: لم يأت بيالي ذلك، أنا اعتبرته جهازاً أميناً.

سئل: وهذا هو كذلك فعلاً فأجاب: نعم وقد تشكل بعد أحداث ١١ أيلول لمكافحة الإرهاب الدولي.

وأضاف رداً على سؤال: أنا على يقين أن الأجهزة التابعة للدول الغربية على تنسيق كامل مع جهاز الموساد، وعندما جلست معهم كنت على يقين بأن الأجهزة الأمنية الأوروبية على تنسيق مع الإسرائيليين، وكان هدفي تحصيل حق اللجوء السياسي.

سئل: يعني لا مشكلة لديك في ذلك فأجاب: أبداً، أنا تعاونت معهم إنما ليس بالأموال الأمنية والعسكرية.

سئل: ماذا سيكون علك مع هذا الجهاز والموساد يعمل في الأمن فقال: أنا أعرض طاقاتي الفكرية والثقافية وهم بحاجة إلى ليواحدون حزب ولاية الفقيه. وأنا أعشق الموت لمواجهة نظرية ولاية الفقيه.

ويسؤله قال: لم يكن لدي مانع في العمل معهم لكي أنشر ثقافتي، كما لا مشكلة لدي في ذلك مع أميركا.

وسئل: مع إسرائيل، فأجاب: لا، فأنا أتعامل مع الشيطان ولأتعامل معهم. وقيل أن ترفع الجلسة إلى ٢٠ أيلول المقبل لمتابعة استجوابه والاستماع إلى عدد من الشهود من بينهم أحد أولاد المتعم وشقيقه، ولورود لائحة عن حركة اتصالاته الهاتفية، أبرز وكيل مشيمش نسخة عن كتاب موكله «فجوات خطيرة في الوعي الديني»، غير أن رئيس المحكمة اعتبر أن ذلك يندرج ضمن المرافعة، فيما سأل مشيمش رئيس المحكمة حول ما إذا كان سيسدعي مسؤولاً في حزب الله فاجابه: كلا، لسنا بحاجة له الآن.

ل.ت.